نشرة المركز (العدد 5)

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

2020

قائمة بمحتويات العدد:

رسالة مدير المركز	١
حوار الحوْكمة والشفافية وإصلاح القطاع العام	٢
مناهج جديدة ومبتكرة	٤
أنشطة المركز: يناير – ديسمبر ٢٠٢٠	٥

رسالة مدير المركز

أصدقاء المركز الأعزاء،

يسرني أن أقدم العدد الخامس من النشرة الإعلامية التي يصدرها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط سنويا لإعطاء نبذة عن أنشطة المركز وفعالياته المتنوعة. وقد ركزنا في العام المنصرم على موضوع مناقشة الخيارات المتاحة على صعيد السياسات لتسريع النمو الاحتوائي الشامل في العالم العربي بالتزامن مع تعزيز الحوكمة وجوانب الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وذلك من خلال استنباط الدروس من تجارب مناطق العالم الأخرى في هذا السياق ومحاولة تطبيقها على البلدان العربية بما يناسب خصوصيتها.

وسيستمر المركز في إثراء جدول أعماله التدريبي الذي يتمحور حول النمو الشامل والحوكمة الرشيدة في سياق متعدد الأبعاد والتخصصات من خلال الاستعانة بخبرات المنظمات الشريكة مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية في مجالات الصحة، والتعليم والابتكار التكنولوجي، وبما يشكل إضافة نوعية للتدريب الذي يقدمه الصندوق في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية العامة والإحصائية. وسيظل ذلك المنهج يشكل العمود الفقري للدورات المباشرة وجها لوجه وغيرها من أنماط التدريب المبتكرة بما في ذلك الدورات التدريبية عبر الإنترنت، والحلقات التطبيقية القائمة على التعلم بين الأقران. كما يظل المركز حريصا على أن يواكب الموضوعات المستجدة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا المالية «فينتك»، وكبح جماح الفساد، وتعزيز تشغيل المرأة والتعامل مع التغير المناخي. وفي ضوء ترحيب موظفي القطاع العام بجهود المركز على صعيد التعلم عبر الإنترنت، سنعكف على توسيع نطاق شريحة المستفيدين من دورات المركز التدريبية عبر الإنترنت بحيث تشمل جمهورا أكبر لا سيما من خلال الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول «إصلاح دعم الطاقة» التي تنطلق باللغة العربية أوائل العام ٢٠٢٠.

كما تشكّل تلك المحاور المستجدة الموصوفة أعلاه عماد موضوعات الحلقات النقاشية رفيعة المستوى التي ينظمها المركز بالشراكة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومحور التواصل مع المجتمع الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني، حيث يحضر تلك الفعاليات جمهور متنوع جدا يشمل ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية وجمعيات الأعمال كونها تتناول الشواغل الرئيسية لمواطني المنطقة. والمركز مستمرٌ في توسيع نطاق تلك الحوارات والنقاشات بما يشمل الخيارات المتاحة على صعيد السياسات الاقتصادية لمجابهة مستجدات التحديات التي تواجه المنطقة لا سيما في ضوء عدم استقرار الأحوال الاقتصادية عالميا، وارتفاع حدة الصراعات والاضطرابات في عدد من البلدان.

وختاما، يسرنا أن نرحب بكم مشاركين أعزاء في دورات المركز وفعالياته، ويطيب لنا أن نستقبل تعليقاتكم أملا في تطوير الخدمة التي يقدمها المركز لبلدان المنطقة. كما يطيب لنا أن نتلقى ما لديكم من تعليقات وآراء عبر موقعنا الإلكتروني (www.cef.imf.org) بما فيه من نشرات ومعلومات باللغتين العربية والإنجليزية حول فعاليات المركز، بالإضافة إلى حساب المركز على إنستغرام (@imfcef)، أو على البريد الإلكتروني (cefmgmt@imf.org).

د. أسامة كنعان،
مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

الحلقات النقاشية رفيعة المستوى

حوار الحوكمة، والشفافية وإصلاح القطاع العام

نظم المركز بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حلقتين نقاشيتين رفيعتي المستوى لتناول مسائل تشكل أولوية قصوى للمنطقة، هي: الحوكمة، والشفافية وإصلاح القطاع العام في العالم العربي.

عُقدت الحلقة الأولى في ١٣ فبراير ٢٠١٩ بعنوان «**الحوكمة الرشيدة والشفافية في العالم العربي**»، وترأسها وأدار النقاش فيها معالي الدكتور يوسف الإبراهيم، المستشار الاقتصادي في الديوان الأميري. كما شارك في الحلقة د. لوي مارك دوشارم، مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، والباحث والمحاضر المرموق في جامعة برينستون ورئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، د. سلام فياض، بالإضافة إلى د. زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء المصري السابق، والمؤسس والمدير الشريك في شركة طيبة للاستشارات حاليا.

وأشار معالي الدكتور يوسف الإبراهيم إلى أن الحلقة النقاشية تهدف إلى الحث على إجراء حوار بشأن التحديات الاقتصادية المستجدة التي تواجه واضعي السياسات في الكويت والمجتمع العربي الأرحب. وأكد معاليه أيضا على أهمية الحوكمة الاقتصادية الرشيدة وتوخي الشفافية في عملية وضع السياسات القائمة على الدليل، واستعرض السياسات الرئيسية التي يحتاجها العالم العربي من أجل الوصول إلى تعاون اقتصادي أفضل، وأوضح طبيعة الخطوات المطلوبة لتعزيز مؤسسات القطاع العام لا سيما في البلدان التي تعاني من الصراعات.

وركزت الكلمة الرئيسية التي ألقاها د. دوشارم على أهمية توفير بيانات تراعي الشفافية والجودة الفائقة والحداثة وصولا إلى الحوكمة الرشيدة. وموضحا الطبيعة الجوهرية لجودة البيانات وأهميتها في وضع سياسات اقتصادية فاعلة، استعرض دوشارم أيضا آفاق تعاون صندوق النقد الدولي وسلطات البلدان من أجل تحسين جودة البيانات الاقتصادية وتوفيرها بما يكفل تعزيز الحوكمة الاقتصادية في المنطقة. وأشار دوشارم في كلمته إلى العمل الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات والحوار مع السلطات، وأوضح كيف أدى ذلك إلى حصول تحسن ملحوظ في جودة البيانات الإحصائية في المنطقة بما أثر مباشرة على عملية وضع السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم الصندوق لمبادرات تأسيس المكتب الإحصائي العربي والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي من باب مساندة تحقيق تلك الأهداف في المنطقة. وأشار دوشارم في الختام إلى أهمية ثورة البيانات الجارية حاليا (مثل بروتوكول تقنية تبادل البيانات الإحصائية والوصفية آليا SDMX، وتقنية نشر البيانات باستخدام الحوسبة السحابية)، ودورها في جعل البيانات الاقتصادية متاحة بشكل فوري لجميع الأطراف الأخرى، مع ما يرافق ذلك من خلق فرص تتيح لواضعي السياسات إمكانية جني المزيد من ثمار الشفافية. وأنهى د. دوشارم حديثه بالتأكيد على عزم صندوق النقد الدولي على توفير المساندة القوية للجهات الإقليمية الفاعلة في سياق هذا الجهد الضخم.

وبعد ذلك، عرض د. سلام فياض ود. زياد بهاء الدين تحليلا إضافيا للإصلاحات اللازمة لتحقيق الحوكمة الرشيدة في البلدان العربية مع التركيز على الدروس المستفادة من عدد من البلدان والمناطق في العالم بما في ذلك التجربتين المصرية والفلسطينية.

كما ترأس معالي الدكتور يوسف الإبراهيم، المستشار الاقتصادي في الديوان الأميري الحلقة الثانية التي عُقدت في ١٨ نوفمبر ٢٠١٩ بعنوان «إصلاح القطاع العام من أجل حوكمة أفضل». وشارك في النقاش السيد فيتور غاسبار، مدير إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، والسيدة غادة خلف، مدير مشروع (إصلاح وتطوير الإدارة الحكومية) في دولة الكويت.

وأشار معالي المستشار إلى أهمية إجراء إصلاحات في القطاع العام من أجل حوكمة أفضل في العالم العربي، واستعرض التدابير الأساسية المطلوبة لتعزيز مؤسسات المالية العامة لا سيما تلك التي تخلق بيئة مواتية لتعزيز كفاءة القطاع العام، وشفافيته وخضوعه للمساءلة.

وناقش السيد غاسبار أهمية إصلاح القطاع العام من أجل تعزيز الحوكمة بالاعتماد على تجارب البلدان. واستلهم غاسبار في حديثه الفكرة الرمزية التي تعبر عنها جدارية الفنان أمبروجيو لورينزيتي[1] حول الحوكمة الجيدة والحكومة السيئة كي يوضح ارتباط المفهوم بالقيود والضوابط المؤسسية التي يطبقها المجتمع المدني النشط المعني بالوصول إلى الحكومة الجيدة. كما أكد على أن ضعف مكافحة الفساد يُعد أحد أعراض الحكم السيء لا سيما وأن الفساد ينال من فعالية السياسات العامة وينال من ثقة الجمهور في الحكومة. وقال غاسبار إن أحدث الدراسات التحليلية التي أجراها الصندوق قد خلصت إلى وجود أدلة على أن مؤسسات المالية العامة تقوم بدور مهم في كبح جماح الفساد من خلال تعزيز شفافية المالية العامة والمساءلة. وأبرز السيد غاسبار الأهمية القصوى للشفافية في التعامل مع المال العام من أجل ضمان تلبية احتياجات المواطن وتحقيق كامل مقتضيات المساءلة.

وأضاف السيد غاسبار إن استخدام الميزانيات العمومية في القطاع العام يُعد من أساليب رفع مستوى الشفافية والمساءلة، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التشجيع على استخدام تلك الميزانيات العمومية وتطبيق محاسبة القيد المزدوج. وأكد السيد غاسبار على أهمية بناء القدرات في مجال الضريبة من أجل تنمية قدرات الدولة كشرط أساسي لتحقق النمو الاقتصادي والتنمية، واختتم مداخلته بالإشارة إلى الفرص التي يوفرها الإصلاح الضريبي في مجال تعزيز المساواة وتحقيق مدركات العدالة، وأواصر الترابط بين الحكومة والمواطن بما يقود إلى رفع مستوى مساءلة الحكومة، وتعزيز ثقة المواطن فيها والحرص على تحقيق المساواة عبر الأجيال.

وركزت السيدة غادة خلف في حديثها على دور الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تحقيق مقتضيات رؤية الكويت ٢٠٣٥ «كويت جديدة» التي جاءت انعكاسا للرغبة السامية لصاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد في إصلاح الإدارة الحكومية في دولة الكويت. وانطلاقا من تلك الرؤية السامية، أشارت السيدة غادة إلى أن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أقرت إجراء دراسة لمشروع (إصلاح وتطوير الإدارة الحكومية) بهدف إصلاح الإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها في دولة الكويت، وتعزيز جوانب النزاهة والشفافية والمساءلة، وتطوير فعالية الأداء وكفاءته. كما تناولت السيدة غادة خلف تفاصيل المساهمة المتوقعة للمشروع في تحقيق تلك الأهداف على الأجل القصير وفي قادم السنوات عملا برؤية «كويت جديدة».

وشهدت الحلقة فتح باب النقاش مع الحضور من ممثلي القطاع العام، ومجتمع الأعمال والبنوك، والأكاديميين والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

١ تُظهر الجدارية حاكم مدينة سيينا مهيمنا على وسط اللوحة وقد قُيدت يداه بحبل يمر بالمواطنين وصولا إلى ميزان العدالة.

مناهج جديدة ومبتكرة

كيف نعمل على تحسين دور القطاع العام في اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

تعزيزا لجهود مكافحة الفساد ونشر الوعي بشأن الكثير من التحديات التي تناولتها الحلقات النقاشية التي ينظمها المركز، ينظم المركز بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دورة بعنوان «كيف نعمل على تحسين دور القطاع العام في اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه؟» تستهدف المسؤولين الحكوميين والهيئات العامة المعنية بتنفيذ سياسات مكافحة الفساد ومشاريعها ذات الصلة. ويُوصى المسؤولون المعنيون بإدارة برامج ومبادرات مكافحة الفساد بالتقدم بطلبات الالتحاق بالدورة تعزيزا لمهاراتهم في الكشف عن حالات الفساد والإبلاغ عنها.

كما تهدف الدورة إلى تعميق معارف المشاركين وفهمهم للدور الذي يمكن للقطاع العام أن يؤديه على صعيد مكافحة الفساد، وتعزيز الحوار مع القطاع الخاص في ذلك المجال، وتطوير المهارات المتعلقة بإدارة مشاريع التصدي للفساد وتعظيم فرص نجاحها عن طريق تناول أمثلة ملموسة في هذا السياق.

وتشمل الدورة جانبيّ النظرية والتطبيق من خلال تناول دراسات حالة من تجارب بلدان المنظمة والمنطقة، وتُقدم في جو من الحوار غير الرسمي بين المشاركين الخبراء في المجال توخيا لإثراء النقاش الصريح بهذا الخصوص. كما تتيح للمشاركين عرض تجارب بلدانهم، والاستفادة من توسيع نطاق شبكة معارفهم من الخبراء في مجال الحوكمة عموما.

إطلاق النسخة العربية من الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول «إصلاح دعم الطاقة»

أطلق المركز في ٢٠١٩ دورة تدريبية عبر الإنترنت باللغة العربية حول «إصلاح دعم الطاقة» لفائدة المسؤولين الحكوميين. وحظيت الدورة بالترحيب من المشاركين في المنطقة الذين تضاعف عددهم ليفوق بستة مرات عدد المشاركين في النسخة المباشرة (وجها لوجه) من الدورة، والبالغ ٣٠ مشاركا ومشاركة. ويُعد ذلك مؤشرا على ارتفاع الطلب على الدورات التدريبية التي تُعقد باللغة العربية عبر الإنترنت، وخاصة للمشاركين الذين لا يتمكنون من مغادرة بلدانهم بسبب ظروف الصراعات فيها والوصول إلى مكان انعقاد الدورات المباشرة.

وفيما يُعد خلاصة جيدة لآراء المشاركين، قال أحد المشاركين في تعليقه على تلك الدورة عبر الإنترنت: «*كانت المحاضرات ممتازة على جميع المستويات، وتميّز المحاضرون في إيصال المحتوى التدريبي بطريقة بسيطة وسلسة. كما إن إتاحة المحاضرات باللغة العربية قد جعلت من اليسير فعلا استيعاب موضوعات الدورة. لقد كانت تجربة مميزة ينبغي تكرارها باللغة العربية*».

وسيعقد المركز هذه الدورة عبر الإنترنت مجددا مطلع عام ٢٠٢٠، وبحيث تصل إلى قاعدة أوسع من عموم الجمهور من خلال منصة التعلم الإلكتروني (edX)[٢]. وستكون الدورة متاحة في الفترة من ٥ فبراير إلى ١ إبريل ٢٠٢٠، وحُدد التاسع والعشرون من يناير ٢٠٢٠ كموعد نهائي للتسجيل والالتحاق فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الدورة قد صُممت بحيث يتحكم كل مشارك بوتيرة سير المحاضرات حسب وقته، وبما لا يتجاوز أربع أو ست ساعات أسبوعيا. ويمكن للمهتمين من المسؤولين الحكوميين تقديم الطلبات إلكترونيا من خلال الرابط التالي: https://www-ins.imf.org، وأما من يرغب بالالتحاق في الدورة من غير الموظفين العموميين، فيمكنه الدخول إلى موقع منصة edX مباشرة على الرابط التالي: www.edx.org/school/imfx

٢ برنامج edX عبارة عن منصة إلكترونية توفر طائفة واسعة من الدورات التدريبية التي تطرحها كبريات المؤسسات التعليمية في العالم. وسيتم إطلاق النسخة العربية من دورة «إصلاح دعم الطاقة» عبر الإنترنت بصيغة «الدورات المكثفة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOC)» من خلال برنامج منصة صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت.

دورات المركز: يناير – ديسمبر ٢٠٢٠

م	الجهة الراعية	رقم الدورة	رمز الدورة	اسم الدورة	تاريخ الدورة	اللغة	المدة	طريقة الترشيح (بالاسبوع)
1	OECD	CE20.101	PS-CORP	كيف نعمل على تحسين دور القطاع العام في اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟	يناير ٦–٩	E/A	0.8	بالدعوة
2	METAC	CE20.114	NACI	قضايا في إعداد الحسابات القومية: جداول العرض والاستخدام، وجداول المدخلات والمخرجات	يناير ١٢–١٦	E/A	1	ONS
3	IMF (ICD)-AMF	CE20.01	FSP	سياسات القطاع المالي	يناير ١٢–٢٣	E	2	بالدعوة
4	WBG	CE20.102	BSPP	تطبيق العلوم السلوكية على السياسات العامة – دليل للممارسين	يناير ٢٠–٢٣	E/A	0.8	بالدعوة
5	IMF (FAD)	CE20.02	TPAT	السياسة والإدارة الضريبية: النظرية والممارسة العملية	يناير ٢٦–٣٠	E/A	1	OAS
6	IMF (ICD)-AMF	CE20.03	FF	أطر المالية العامة	يناير٢٦- فبراير ٦	E/A	2	بالدعوة
7	IMF (MCM)	CE20.04	DMIR	إدارة الدين وإبلاغ بيانات الدين، والعلاقات مع المستثمرين	فبراير ٢–٦	E/A	1	OAS
8	WBG	CE20.103	HC-MENA	تعجيل تكوين رأس المال البشري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	فبراير ٣–٦	E/A	0.8	بالدعوة
9	IMF (ICD)	CE20.06	FPP	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي	فبراير ٩–٢٠	A	2	OAS
10	IMF (STA)-AMF	CE20.07	PDS	إحصاءات دين القطاع العام	فبراير ٩–٢٠	A	2	بالدعوة
11	IMF (MCM)	CE20.05	SIFR	قضايا مختارة حول تنظيم التكنولوجيا المالية	فبراير ١٠–١٣	E/A	0.8	بالدعوة
12	WBG	CE20.104	NFIS	الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي	فبراير ١٦–١٩	E/A	0.8	بالدعوة
13	IMF (STA)-AMF	CE20.08	NAS	إحصاءات الحسابات القومية	فبراير ١٦–٢٧	E/A	2	بالدعوة
14	METAC	CE20.115	ISB	التمويل والصيرفة الإسلامية	مارس ٨–١٢	E/A	1	ONS
15	IMF (ICD)-AMF	CE20.09	MDS	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي	مارس ٨–١٩	E	2	بالدعوة
16	IMF (ICD)-BAM	CE20.10	FDFI	التطور المالي والشمول المالي	مارس ٩–٢٠	E	2	OAS
17	IMF (ICD)-AMF	CE20.11	FPA	تحليل سياسة المالية العامة	مارس ٢٢-أبريل ٢	A	2	بالدعوة

م	الجهة الراعية	رقم الدورة	رمز الدورة	اسم الدورة	تاريخ الدورة	اللغة	المدة	طريقة الترشيح (بالاسبوع)
18	IMF (ICD)	CE20.12	MRC	إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية	مارس ٢٩-أبريل ٩	E/A	2	OAS
19	IMF (STA)-AMF	CE20.13	MFS-A	الإحصاءات النقدية والمالية – دورة متقدمة	أبريل ٥-١٦	E/A	2	بالدعوة
20	CEF	CE20.50	DOT	الندوة التعريفية لمدراء التدريب	أبريل ٧	E/A	0.2	بالدعوة
21	WBG	CE20.105	DE-MENA	القدرات اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي: دليل للممارسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أبريل ١٢-١٦	E/A	1	بالدعوة
22	OECD	CE20.106	COMP	تحسين الإنتاجية والتنويع والقدرة التنافسية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أبريل ٢٠-٢٣	E/A	0.8	بالدعوة
23	METAC	CE20.116	RA	استراتيجيات تحديث الجمارك من أجل تعبئة أفضل للإيرادات	أبريل ٢١-٢٣	E/A	0.6	ONS
24	IMF (FAD)	CE20.15	RFS	إصلاح نظم دعم الوقود	مايو ٣١-يونيو ٤	E/A	1	OAS
25	WBG	CE20.107	VC	تدريب مكثف على تحليل سلاسل القيمة والصناعات لأغراض رسم السياسات	يونيو ٢٢-٢٥	E/A	0.8	بالدعوة
26	METAC	CE20.117	PFM-BUD	طرق الإدارة المالية العامة وأدواتها المعتمدة في إعداد الموازنة	يونيو ٢٩-يوليو ٢	E/A	1	ONS
27	WBG	CE20.108	GT	التكنولوجيا الحكومية: دفع الابتكار، وتحويل الممكن إلى واقع	سبتمبر ٦-١٠	E/A	1	بالدعوة
28	IMF (ICD)	CE20.16	FPA	تحليل سياسة المالية العامة	سبتمبر ٦-١٧	A	2	OAS
29	IMF (MCM)	CE20.17	BR	إعادة هيكلة البنوك وتسوية أوضاعها	سبتمبر ١٣-١٧	E/A	1	OAS
30	IMF (LEG)	CE20.18	AMLS	تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	سبتمبر ٢٠-٢٤	E/A	1	OAS
31	IMF (ICD)	CE20.19	MP	السياسة النقدية	سبتمبر ٢٠-أكتوبر ١	E	2	OAS
32	WBG	CE20.109	SP	توفير الحماية الاجتماعية في عصر التطور التكنولوجي السريع: إطار السياسات، ورسمها وتنفيذها	سبتمبر ٢٧- أكتوبر ١	E/A	1	بالدعوة
33	WTO	CE20.110	TP1	السياسة التجارية	أكتوبر ٤-٨	E/A	1	بالدعوة
34	IMF (MCM)	CE20.20	MST	اختبار الضغوط الكلية	أكتوبر ٤-٨	E	1	OAS

م	الجهة الراعية	رقم الدورة	رمز الدورة	اسم الدورة	تاريخ الدورة	اللغة	المدة	طريقة الترشيح (بالاسبوع)
35	IMF (ICD)	CE20.21	MFA	التنبؤ والتحليل باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الكلي	أكتوبر ١١ – ٢٢	E	2	OAS
36	OECD	CE20.111	PPM	الشراء العمومي في البلدان العربية	أكتوبر ١٢–١٥	E/A	0.8	بالدعوة
37	IMF(FAD)	CE20.22	SBI	تقوية مؤسسات الموازنة	أكتوبر ١٨–٢٢	E/A	1	OAS
38	OECD	CE20.112	SME	السياسات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	نوفمبر ٢–٥	E/A	0.8	بالدعوة
39	IMF (FIN)	CE20.23	SAC	تقييم الضمانات الوقائية في البنوك المركزية	نوفمبر ٨–١٢	E/A	1	OAS
40	IMF (MCM)	CE20.24	BRS	القضايا الراهنة في الرقابة والتنظيم بالقطاع المصرفي	نوفمبر ١٥–١٩	E/A	1	OAS
41	IMF (ICD)	CE20.25	FS	استمرارية المالية العامة	نوفمبر ١٥–٢٦	E/A	2	OAS
42	IMF (ICD)	CE20.26	IG	النمو الشامل	نوفمبر ٢٩ -ديسمبر ١٠	E/A	2	OAS
43	IMF (ICD) - BAM	CE20.27	VDS	تشخيص مواطن التعرض للخطر	نوفمبر ٣٠ -ديسمبر١١	E	2	OAS
44	IMF (STA) - AMF	CE20.28	CBPS	إحصاءات المراكز المالية العابرة للحدود	ديسمبر ٦–١٧	E/A	2	بالدعوة
45	IMF (ICD)	CE20.29	MDS	تشخيص حالة الاقتصاد الكلي	ديسمبر ٦–١٧	E	2	OAS
46	WTO	CE20.113	TP2	السياسة التجارية	ديسمبر ١٣–١٧	E/A	1	بالدعوة

OAS نظام تقديم الطلبات الإلكتروني عبر الانترنت

ONS نظام ترشيح المشاركين الإلكتروني عبر الإنترنت

AMF صندوق النقد العربي

BAM بنك المغرب

IMF صندوق النقد الدولي

الاختصارات لأسماء إدارات الصندوق : إدارة المالية (FIN)؛ إدارة شؤون المالية العامة (FAD)؛ معهد تنمية القدرات (ICD)؛ إدارة الشؤون القانونية (LEG)؛ إدارة الأسواق النقدية الرأسمالية (MCM)؛ إدارة الإحصاءات (STA)

METAC المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط

OECD منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

WBG مجموعة البنك الدولي

WTO منظمة التجارة العالمية

* تُعقد الدورة التدريبية في صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

** تُعقد الدورة التدريبية في بنك المغرب، الرباط، المغرب.

E = الإنجليزية، A = العربية، E/A = تقدم الدورة التدريبية باللغة الإنجليزية مصحوبة بالترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

إجادة اللغة المستخدمة في التدريب او لغة الترجمة الفورية شرط اساسي في جميع الدورات.

ملحوظة: مواعيد الدورات قد تتغير، الرجاء زيارة موقع المركز www.cef.imf.org بصفة دورية للإطلاع على ما يستجد.